

Requirements for activating the investment in the Iraqi insurance company - Applied Study for the Period (2004- 2015) –

Zeinab Shallal Akkar

Wafa Ali Sultan

Faculty of Management and Economics || University of Basra || Iraq

Abstract: The insurance sector is one of the most important sectors of the financial services in the world , and it keeps pace with all other economic activities and contributes to its support, development and stability. This study aims to review the investment in insurance companies and the revenues obtained from it, where insurance companies collect large amounts of premiums that enter and then invest in various areas in economic life, and in order to achieve appropriate returns to cover their obligations towards the policyholders and payment of compensation, Factors necessary for successful investment function in insurance companies.

Keywords: Investment, insurance premiums, investment returns.

متطلبات تفعيل الاستثمار في شركة التأمين العراقية - دراسة تطبيقية للمدة (2004- 2015) -

وفاء علي سلطان

زينب شلال عكار

كلية الإدارة والاقتصاد || جامعة البصرة || العراق

المخلص: يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، ويواكب مجمل النشاطات الاقتصادية الأخرى ويسهم في دعمها وتطويرها ويحافظ على استقرارها. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الاستثمار في شركات التأمين والعوائد المتحققة منه، إذ تتجمع لدى شركات التأمين مبالغ طائلة من الأقساط التي تقوم بإدخالها ثم استثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق عوائد مناسبة لتغطية التزاماتها اتجاه حملة الوثائق ودفع التعويضات، والتعرف على العوامل اللازمة لنجاح وظيفة الاستثمار في شركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، أقساط التأمين، عوائد الاستثمار.

المقدمة:

تؤدي صناعة التأمين دورا مهما للغاية في الأنظمة المالية للبلدان في جميع أنحاء العالم، ويسجل السوق العالمي للتأمين عاما بعد عام نموا متزايدا، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى فتح سوق للتأمين في البلدان النامية، إذ أن أسواق التأمين في البلدان النامية حتى وقت قريب كانت مغلقة أمام الشركات الأجنبية وذلك بفعل عدم وجود المنافسة وإدارة المعرفة الكافية، لم تكن شركات التأمين قد تم تطويرها بشكل كاف. تتمتع صناعة التأمين اليوم بأهميتها في البلدان المتقدمة إذ لا يوجد أي فرد ليس لديه واحدة أو أكثر من بوليصات التأمين كالتأمين على الحياة والتأمين الصحي والتأمين ضد العجز والتأمين على السيارات والتأمين ضد الحريق... الخ. وبفعل النشاط التأميني لشركات التأمين تتجمع أموال ضخمة عن الأقساط التي يتم الحصول عليها من المؤمن لهم، ولذلك لا بد من

استثمارها في مجالات وأدوات استثمارية مناسبة، فضلا عن تحديد الجدوى الاقتصادية من هذه الاستثمارات وتقييمها، وتمارس شركات التأمين بممارسة الأنشطة التالية وهي (أنشطة الاكتتاب، أنشطة الاستثمار)، ويجعلها عرضة إلى مجموعة من الأخطار التي تواجه الملاء المالية والتي يمكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس، أو تحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها باتجاه حملة الوثائق، وبفعل طبيعة الدور الذي تؤديه شركات التأمين في المجتمع مما يتطلب تدخل الدولة من جانبها في تنظيم أعمال شركات التأمين من حيث الشكل القانوني والكيفية التي تتم بها إدارة أموالها أو القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية السنة المالية وانطلق البحث من مشكلة مفادها الآتي.

1- مشكلة البحث:

تتكون مصادر تمويل الاستثمار في شركات التأمين من مصادر داخلية وهي رأس المال والاحتياطيات وأخرى خارجية تتمثل بالأقساط المدفوعة من قبل حملة الوثائق، ويؤدي تزايدها لدى شركة التأمين إلى تراكم رؤوس الأموال القابلة للاستثمار، ولتوضيح هذه العلاقة لابد من الإجابة عن التساؤل التالي:

أ- كيف يؤثر حجم الأقساط المستلمة على حجم الاستثمارات وعوائدها. وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاستثمار في شركات التأمين؟
- كيف يمكن لشركات التأمين استثمار أموالها في بدائل استثمارية؟
- كيف يمكن أن يؤثر حجم الأقساط المستلمة على حجم الاستثمار في شركات التأمين؟
- كيف يمكن أن يؤثر حجم الأقساط المستلمة على عوائد الاستثمار في شركات التأمين؟

2- فرضيات البحث:

- أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أقساط التأمين وحجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية
- ب- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أقساط التأمين وعائد الاستثمار في شركة التأمين العراقية
- ج- يوجد تأثير معنوي بين أقساط التأمين وحجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية
- د- يوجد تأثير معنوي بين أقساط التأمين وعائد الاستثمار في شركة التأمين العراقية
- هـ- تحدد استثمارات معينة لشركة التأمين العراقية.

3- أهداف البحث:

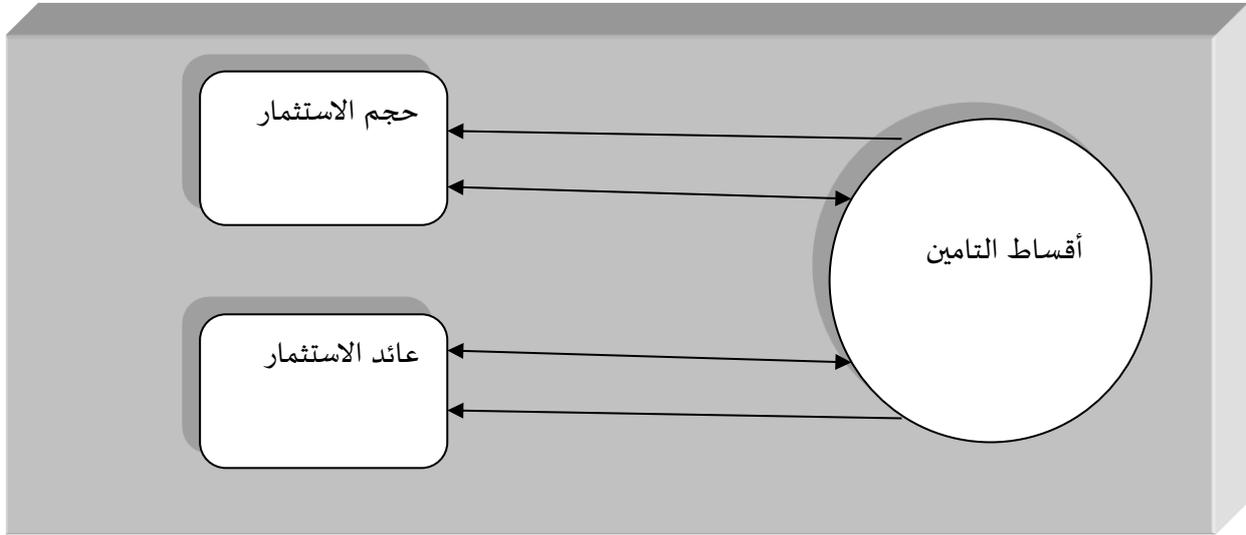
- يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- أ- دراسة نظرية وعملية للسياسات الاستثمارية في شركات التأمين.
 - ب- تسليط الضوء على النشاط الاستثماري لشركة التأمين العراقية والية توظيف الأموال المتاحة لدى تلك الشركات.
 - ج- تحديد الدور الكبير الذي تؤديه سياسة الاستثمار في شركة التأمين.
 - د- التعرف على شركة التأمين العراقية كمؤسسات مالية تقوم باستثمارات قصيرة وطويلة الأجل للسندات والأسهم والرهون العقارية.
 - هـ- قياس نتائج الأعمال في شركات التأمين خلال الفترة موضوع البحث.

4- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث بالنقاط الآتية:

- أ- التأكيد على أهمية النشاط الاستثماري في شركة التأمين العراقية وذلك بفعل الدور الذي تؤديه شركات التأمين في المجتمع.
- ب- الاهتمام بشركة التأمين العراقية وعدها مؤسسات مالية تخصص بإدارة حركة الأموال للأشخاص المؤمن لهم.
- ج- ضرورة وجود سياسة استثمارية في شركات التأمين ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة وكفؤة معنية على أسس علمية للتنبؤ بالتطورات المستقبلية.
- د- إن وضع واختيار أفضل سياسات الاستثمار يمكن شركات التأمين من الإيفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق.

5- أنموذج البحث:



المصدر: من أعداد الباحثين

الشكل (1) أنموذج البحث

6- مجتمع وعينة البحث:

يضم مجتمع البحث شركات التأمين في العراق، أما عينة البحث فهي تتمثل بشركة التأمين العراقية والتي تأسست في 1959/ 10/14 استناداً إلى قانون الشركات التجاري رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع أنواع التأمين، وتخضع لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005. ويبلغ رأس مال الشركة الاسمي المدفوع مليار دينار عراقي، وتهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وما يحققه من نمو في وثائق التأمين المسوقة والإيرادات المتحققة منها. ولقد اعتمد البحث على البيانات الواردة من شركة التأمين العراقية للمدة (2004-2015).

7- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

- أ- معامل الارتباط البسيط: هو علاقة بين متغيرين يمثل كل متغير ظاهرة معينة فإن تغيرت إحدى الظاهرتين في اتجاه معين فالثانية تتغير في اتجاه الأولى أو في اتجاه معاكس للأولى.
- ب- الانحدار الخطي البسيط: يستعمل لقياس تأثير المتغيرات المستقلة أو التوضيحية معنويًا في المتغير المعتمد أو ما يسمى متغير الاستجابة.

الدراسات السابقة

- 1- دراسة الجزراوي، إبراهيم، لوسي، عماد، تقييم بدائل الاستثمار باستخدام النماذج الرياضية الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، 2007.

تهدف الدراسة إلى تقييم بدائل الاستثمار في شركات التأمين باستخدام النماذج الرياضية الحديثة والتي تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، فضلاً عن تقييم بدائل الاستثمار في شركات التأمين بشكل ينسجم مع المبادئ الأساسية للاستثمار، وقد تمثلت عينة الدراسة بشركة التأمين الوطنية، وبرز ما أوصت به الدراسة تحويل جزء من استثمارات شركة التأمين الوطنية بالودائع والحوالات نحو الاستثمار بالعقارات لتجنب مشكلة التضخم وما ينتج عنها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتحويل جزء من الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية وتوجيهها للاستثمار بالأسهم والعقارات لكي يكون هناك انسجام بين بدائل الاستثمار في شركة التأمين الوطنية والمبادئ الأساسية للاستثمار.

- 2- دراسة قزعاط، أسيل جميل، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين والاستثمارات في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

تهدف الدراسة إلى إبراز العوامل المؤدية لضعف مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين ومحاولة رفع مستواه، وقد أجريت الدراسة على مجتمع مكون من فئتين: الفئة الأولى تتمثل في الشركات إذ تم توزيع (50) استبانة على مديري خمس شركات تأمين (شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية)، وتم استرداد (33) استبانة أي ما نسبته (66%) من العينة المستهدفة. والفئة الثانية تتمثل في الأفراد إذ تم توزيع (200) استبانة على الأفراد بشكل عشوائي لكل وتشمل عدة مستويات من مجتمع الدراسة، وتم استرداد (194) استبانة أي ما نسبته (97%)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج الاستبانيتين أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى أضعاف مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين، كما أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً بين مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين وبين العوامل المؤثرة في نموها، كما تبين أن هناك ضعفاً في الوعي التأميني لدى الأفراد وضعفاً في تسويق الخدمات التأمينية لدى الشركات فضلاً عن ضعف في تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين.

- 3- دراسة سعاد، لفتاحة، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاء 2، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية، 2015.

تهدف الدراسة إلى التعرف على خصوصيات نشاط شركات التأمين بوصفها مؤسسات مالية ضمنية تتميز بانعكاس دورة الإنتاج، فضلاً عن معرفة كيف يسير النشاط الاستثماري في شركات التأمين من خلال التعرف على الضوابط التي تحكمه وصيغ توظيف الأموال المتاحة أمام هذه الشركات، ولقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الاستثمارية لشركات التأمين تحكمها محددات على وفق قانون الإشراف والرقابة على التأمين ولوائحه التنفيذية، كل هذا من أجل توجيه أموال شركات التأمين في مجالات الاستثمار الأكثر ضماناً والأكثر ربحية في إطار قنوات استثمارية

محددة بما يضمن لها عنصر السيولة لمقابلة التزاماتها، وهذا يمكن شركات التأمين في الدخول في استثمارات تتماشى مع نشاطها الاستثماري.

4- Sharrh,R.(2004) " Strategic expansion as investment option for insurance companies in middle east. scientific journal. the AL –Azar university

تهدف هذه الدراسة إلى جعل قطاع التأمين أكبر بكثير من العناصر المهمة في عملية الوساطة المالية، فضلا عن رفع القيود وارتفاع وتيرة الإصلاح وما تهدف إليه شركات التأمين العاملة في الشرق الأوسط إلى التوسع في ظل العولمة وسياسات التحرر الاقتصادي في المنطقة، إلى جانب الأحوال الاقتصادية والسياسية المؤثرة في استثمارات تلك الشركات، وعلى الرغم من أن هناك نقاط قوة فالمقابل هناك التهديدات ضمن عدة نواح. ولقد تم الحصول على البيانات من السجلات المتعلقة بالصناعة واستخدام التحليل الاستراتيجي لتقييم الوضع الراهن للشركات، ولقد توصلت الدراسة إلى أنه على شركات التأمين التوسع حسب استراتيجيات جديدة، ومراحل عولمة الأسواق، فضلا عن لائحة مختلفة عن التأمين وتوليد المزيد من المنافسة، كما أن الدراسة فشلت في العثور وعلى المدى البعيد على علاقة متوازنة بين قطاع التأمين والوساطة المالية.

وختاما فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث أنها تم تطبيقها في شركة التأمين العراقية، بينما الدراسات السابقة فقد طبقت في شركات مختلفة داخل العراق وخارجه، كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث أسلوب الدراسة حيث إن الدراسات السابقة اعتمدت على استمارة استبانة بينما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على أرقام فعلية تم الحصول عليها من تقارير شركة التأمين العراقية لغرض الدراسة والتحليل، فضلا عن أن هناك أوجه تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أنها جميعا تم تطبيقها في شركات التأمين ضمن قطاع الدراسة الحالية نفسه.

المبحث الاول: الإطار الفلسفي للاستثمار في شركات التأمين

أولا- ماهية الاستثمار ومصادر الأموال المستثمرة وماهي المبادئ الأساسية للاستثمار في شركات التأمين

أ- ماهية الاستثمار ومصادر الأموال المستثمرة

لقد تطرق الكتاب والمتخصصون في اختصاص الاقتصاد والمحاسبة والمالية لمفهوم الاستثمار (Investment) بالتالي فإن الاستثمار له جذوره في علم الاقتصاد وذلك بفعل علاقته بالمفاهيم الاقتصادية والتي تتمثل (بالادخار والاستهلاك والدخل والاقتراض) (رمضان، 1998: 13). فقد عرف الاستثمار من منظور اقتصادي بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح وبالتالي فإن النظرة الاقتصادية للاستثمار تهدف إلى تحقيق الربح فضلا عن التركيز على التقنيات الحديثة والتطورات المتقدمة في مجال الصناعة (حردان، 1997: 13)، أما الاستثمار من وجهة نظر محاسبية فهو الإحلال أو الصافي المضاف إلى رأس مال الشركة الثابت سواء للمؤسسات التجارية أو غير الهادفة للربح، ويمكن أن يتمثل الاستثمار بالموجودات الثابتة سواء كانت إنتاجية ام غير إنتاجية. والاستثمار يمكن التعرف عليه باتجاه مالي إذ يتمثل بالية الالتزام بالأموال بهدف تحقيق عوائد مالية منها يتم الاحتفاظ بها ومنها للاستخدام (Hearth&Zaima)، (9: 2002). ومن وجهة نظر مالية أخرى فالاستثمار يتمثل بالموجودات الثابتة الرأسمالية التي تدر عوائد على فترة طويلة ويجب أن تمول بأموال ثابتة والتي تتمثل بحق الملكية والقروض الطويلة الأجل. أما الاستثمار من وجهة نظر شركات التأمين فيعني دراسة الأحوال الاقتصادية في أي بلد للبحث واكتشاف الفرص الاستثمارية التي تحقق الأرباح لأي مؤسسة مع ضرورة أن تتلاءم هذه الاستثمارات مع الالتزامات المتوقعة للمؤسسة والإمكانات

المتاحة لديها، فإما أن تكون الاستثمارات طويلة الأجل كما في التأمين على الحياة أو في الاستثمارات قصيرة الأجل كما في التأمين على الممتلكات (ارتيمه، 2010: 181)، ويمكن التعبير عن الاستثمار من منظور التأمين بأنه توظيف الأموال والمدخرات بما يمكن من الوفاء بالالتزامات والمحافظة عليها وتحقيق عائد مناسب، فضلا عن استخدامها في تغطية خسائر عمليات التأمين وتوزيع الأرباح على المالكين.

أما مصادر أموال استثمار شركات التأمين، فتعدد مصادر تمويل استثمار شركات التأمين تبعاً لنوع التأمين الذي تقوم به هذه الشركات فيما إذا كان تأمين ممتلكات أو تأمين أشخاص، وبصورة عامه، تتمثل الأموال المتاحة للاستثمار في شركات التأمين من المصادر التالية:

1- أموال وحقوق المساهمين: ويطلق عليها بمصادر التمويل الخارجية، مثل حقوق الملكية وهي رأس المال المدفوع والاحتياطيات الرأسمالية التي تقوم شركات التأمين بتكوينها من الأرباح المحتجزة، وذلك لدعم القدرة المالية للشركة بما يكسبها قدراً مالياً من اليسر المالي والاستقلالية اتجاه الغير من جهة ومساهمة هذه الأموال بقدر كبير في تعظيم قدرة الشركة في مواجهة الظروف والأحداث المفاجئة.

2- أموال وحقوق حملة وثائق التأمين: وهي الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين من الأقساط المدفوعة من قبل حملة وثائق التأمين، وتنقسم هذه الأموال إلى:

أ- حقوق وثائق التأمين على الحياة:

وتعد أموال هذا المخصص أموالاً طويلة الأجل نظراً لطول مدة وثائق التأمين، ويتم تكوين هذا المخصص نتيجة لتفاقم خطر الوفاة مع التقدم في العمر، وفي هذا الإطار تقوم شركات التأمين بتحصيل أقساط تكون قيمتها أكبر من قيمة أقساط تأمين الممتلكات (سعاد، 2015: 22).

ب- أموال التأمينات العامة:

ومن أهم هذه الأموال المخصصات التالية:

1- مخصص الأخطار السارية وهي المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدماً عن السنوات الماضية لتغطية المخاطرة المتوقعة في المستقبل.

2- مخصصات تعويضات تحت التسوية وينتج هذا المخصص عن الأموال المحتجزة عن الحوادث التي تمت خلال السنة المالية الحالية.

3- مخصص التقلبات في معدلات الخسائر وينتج عن السنوات ذات النتائج الإيجابية وذلك لمقابلة التغيرات غير المتوقعة والتي يمكن أن يحدد نتائجها في المستقبل بسبب زيادة معدلات الخسائر.

ت- أموال غير مرتبطة بنشاط التأمين ويطلق عليها المخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة.

ب- ماهي المبادئ الأساسية للاستثمار في شركات التأمين

يمكن تحديد مبادئ الاستثمار بما يلي: (حنفي، 2001: 374) (فاتح، 2014: 18)

1- السيولة: تقوم شركات التأمين بتوزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات وهي نوعان؛ قصيرة وطويلة الأجل، فإما الالتزامات قصيرة الأجل والتي تتطلب وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحساب جاري قصير الأجل إلى جانب تخصيص جزء من الأموال لأصول سهلة التحول دون تحمل خسارة، أما الالتزامات طويلة الأجل فيمكن القيام باستثمارات كبيرة تتلاءم مع الالتزامات المترتبة عليها. وبفعل الارتباط الوثيق بين السيولة

- وشركات التأمين، فينبغي أن يكون هدف السيولة متوافراً بما يضمن الوفاء بالالتزامات المتوقعة للشركة من الأموال السائلة، وللسيولة الخاصة بالاستثمارات في شركات التأمين نوعان هما: (الجزراوي ولوسي، 2007: 200)
- أ- السيولة الكلية: وهي نسبة الأموال السائلة والموجودات سهلة التحويل إلى نقدية أو إلى إجمالي الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت تلك النسبة توافرت السيولة.
- ب- السيولة النسبية: فهي مقارنة بين الموجودات من ناحية والالتزامات من ناحية أخرى، إذ تتطلب الأموال اللازمة لسداد تلك الالتزامات عندما تحل مواعيد استحقاقها، مع ضرورة توفير الأموال اللازمة لسداد تلك الالتزامات عندما تحل مواعيد استحقاقها.
- 2- الضمان: يعد الضمان إحدى المبادئ الأساسية لشركات التأمين إذ أن من الضروري أن تلتزم شركة التأمين باستثمار الأموال ضمن مجالات مضمونة سواء ضمن سياق قانوني أم بقرارات إدارية. كما أن شركات التأمين تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطرة بغرض المحافظة على قيمة الموجودات حتى لو انخفضت العوائد والمحافظة على قيمة الموجودات. كما أن الضمان في الاستثمار يعني استبعاد عنصر المضاربة والمخاطرة في استثمار أموال الشركة كالاستثمار في مشروعات ذات عدم التأكد العالي (الشريبي، 1986: 149)
- والضمان الخاص بالاستثمارات في شركات التأمين نوعان هما: (الجزراوي ولوسي، 2007: 201)
- أ- الضمان الاسمي: ويعني بإمكان المستثمر الحصول على المبلغ المستثمر نفسه عندما يرغب في التخلص من تلك الموجودات التي يستثمر بها.
- ب- الضمان الحقيقي: تعني قدرة المستثمر على استرداد القوة الشرائية نفسها للمبلغ المستثمر وليس بالضرورة عدد الوحدات النقدية نفسها.
- 3- الربحية: تسعى شركات التأمين إلى تحقيق الربحية من خلال استثماراتها. تعد الربحية هي العائد الذي تحصل عليه شركة التأمين من وراء عملية الاستثمار، ويقصد به قدرة الأموال المستثمرة في القنوات الاستثمارية المختلفة على تحقيق عائد استثماري مناسب، ويتم التمييز بين نوعين من معدلات الربحية في شركات التأمين هما (سعاد، 2015: 17).
- أ- معدل الفائدة الفعلي: وهو المعدل المستخدم في شركات التأمين والذي يتم به خصم أقساط التأمين المطلوبة، بحيث يجب أن لا يقل معدل الفائدة الفعلي المحقق من الاستثمار عن هذا المعدل والا تعرض المركز المالي لشركة التأمين للخطر.
- ب- معدل الفائدة الفعلي: هو المعدل المتحقق من خلال النشاط الاستثماري في شركة التأمين، والذي يجب أن يكون كافياً لتغطية معدل الفائدة.
- 4- الاستقرار: يعبر عن الاستقرار من وجهتين للنظر (ابو بكر، 2011: 348).
- أ- استقرار العائد: ويعني بها استقرار عائد الاستثمار وعدم تعرضه لتقلبات شديدة، وذلك بوصف الأموال المستثمرة هي في مجملها أموال حملة وثائق التأمين، لذلك فإن ناتج السياسة الاستثمارية التي تتبعها شركات التأمين لا تعود عليها بالضرر بقدر الضرر الذي يعود على المؤمن لهم إذا ترتبت على هذه السياسة خسائر كبيرة.
- ب- استقرار المحافظة الاستثمارية: وتشير إلى الثبات النسبي لهيكل الاستثمارات وعدم التغير المفاجئ أو السريع لهذا الهيكل وفي هذا الإطار نجد نوعين من الاستقرار:
- استقرار ثابت: ويشير إلى تحقيق نسب الاستثمار في القنوات الاستثمارية المختلفة، وكذلك المحافظة على نسب الاستثمار في الأوجه المختلفة داخل القناة الاستثمارية الواحدة مدة زمنية لأخرى.

- استقرار متحرك: ويقصد به عدم التغير الكبير أو المفاجئ بين القنوات الاستثمارية ولكن التغير يكون تدريجياً في ضوء الظروف والمتغيرات السائدة في سوق الاستثمار بشكل عام وشركة التأمين بالتحديد.

5- التنوع في أوجه الاستثمار: من أهم الأسس الواجب مراعاتها في الاستثمار هو التنوع، فمن الخطأ أن تركز شركات التأمين استثماراتها في مجال واحد مثل الأسهم، ويعني بالتنوع الاحتفاظ بمجموعة من الموجودات يتضمن كل منها أنواعاً متعددة وليس نوعاً واحداً فقط، أي تنوع طبيعة الاستثمار وعدم حصره في مجال ضيق، والتنوع يجب أن يكون في جميع المجالات مثل التنوع عن طريق الاستثمار والتنوع الجغرافي والتنوع في استحقاقات الاستثمار.

ثانياً: الدور الفعال للاستثمار في شركات التأمين

تعد وظيفة الاستثمار المحور الأساسي في شركات التأمين وذلك بفعل تراكم الأموال المستثمرة الناتجة عن الأقساط المجمعة والتي تدفع مقدماً والتي يمكن أن تنتج فرصه لاستثمارها حتى وقت الحاجة إلى دفع الالتزامات الناتجة على شركات التأمين، إذ تعد الإيرادات الناتجة عن الاستثمار مصدراً أساسياً في شركات التأمين في تغطية الخسائر الناجمة عن التأمين. وأن دور الاستثمار في شركات التأمين في تغطية الخسائر الناجمة عن التأمين. وأن دور الاستثمار في شركات التأمين يمكن أن يكون في ثلاثة محاور أساسية تتمثل بشركات التأمين، المستوى القومي، المؤمن لهم (ابويكر، 2011: 142) (سعاد، 2015: 21).

1- محور شركات التأمين: ويتضمن فقرتين أساسيتين

أ- تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات: تعد عوائد الاستثمار وسيلة مهمة لتغطية الخسائر الناجمة عن عجز النشاط التأميني، وهذا عندما يزيد معدل الخسارة التقني الحقيقي عن المعدل المتوقع " حجم التعويضات يفوق مجموع الأقساط ". وأن شركات التأمين تتميز عن باقي الهيئات المالية بعدم معرفتها المسبقة للخسائر التي يمكن أن تواجهها مستقبلاً، أي عدم معرفتها لحجم مبالغ التعويضات المستحقة للمؤمن له في حالة تحقق الخطر والتي قد تفوق مجموع الأقساط التي حصلت عليها شركة التأمين مما يؤثر في مركزها المالي، لذلك تقوم شركات التأمين باستثمار أموالها حتى توفر السيولة وتحقق عوائد تواجه بها الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة.

ب- ضمان رأس المال: يعد الضمان محور رئيس من محاور استثمار أموال شركات التأمين، وضمن هذا الإطار تكون الأموال المستثمرة في شركات التأمين بعيدة وبدرجة كبيرة عن الأخطار حتى لو كانت تحقق عوائد ضئيلة، وهذا ما يتوافر في حال لجأت هذه الشركات إلى استثمار أموالها في سندات الخزينة التي تصدرها الدولة.

2- محور المستوى القومي: يؤدي النشاط الاستثماري لشركات التأمين دوراً مهماً على المستوى القومي، ويتجلى هذا الدور من خلال الآتي:

أ- المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وتدعيم التوازن الاقتصادي بالبلاد بما يخدم الاقتصاد.

ب- المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة ناجمة عن تحويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات وحجم الأعمال القائمة.

3- محور المؤمن لهم: يترتب على الاستثمارات في شركة التأمين للمؤمن لهم في العديد من المزايا

أ- اطمئنان المؤمن لهم إلى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيد استحقاقها مع ضمان استمرار شركة التأمين في العمل، إذ تعتبر هذه الاستثمارات بمثابة الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على حقوقهم في شركات التأمين في حالة تعرضهم إلى الخطر.

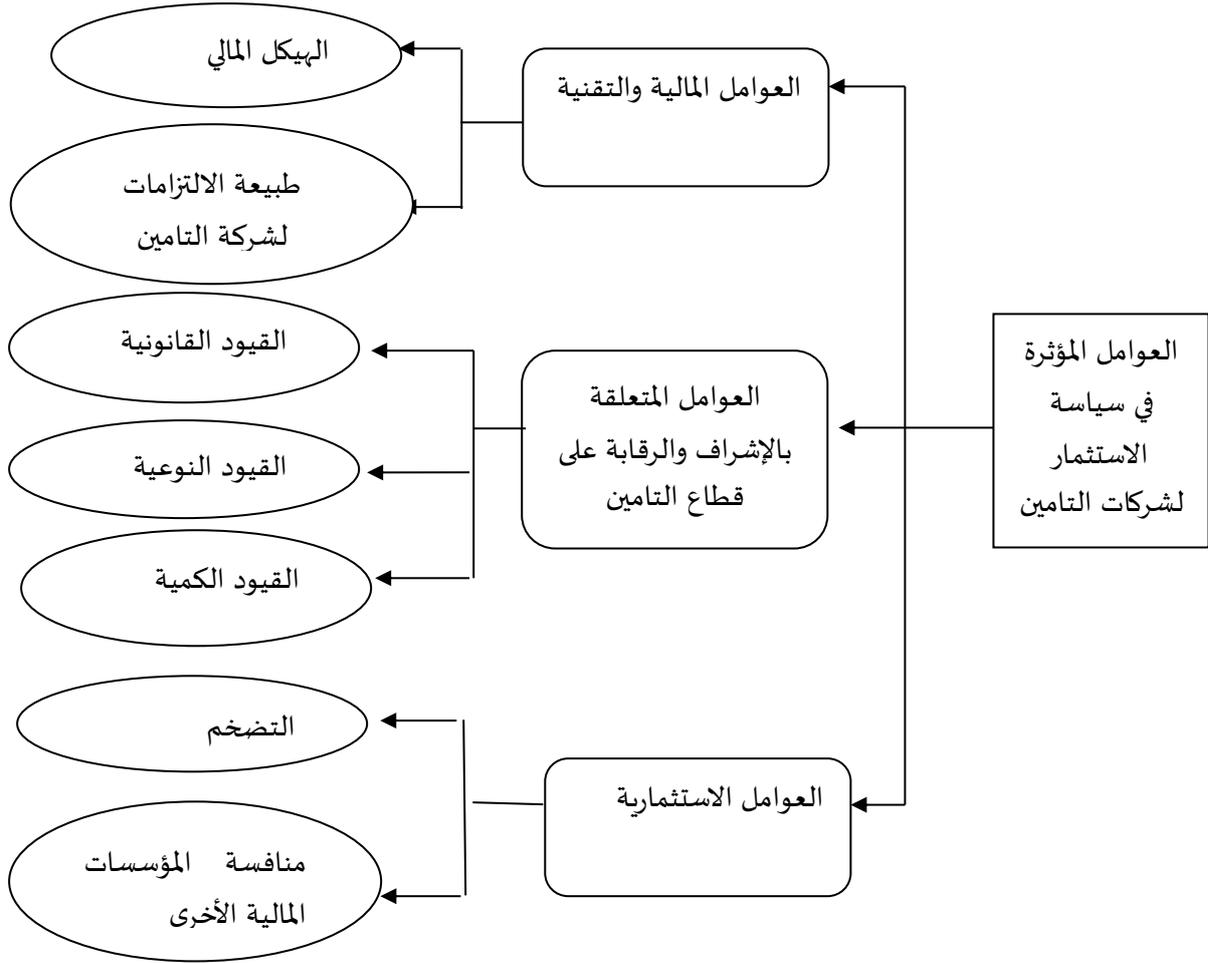
- ب- خفض أسعار تكلفة الخدمة التأمينية المقدمة نتيجة تحقيق عوائد استثمارية تسمح لشركة التأمين بتعديل معدل الفائدة التقني المستخدم في حساب الأقساط والذي يرتفع بالضرورة نتيجة عدم استثمار الأموال المملوكة لشركات التأمين.
- ويمكن تحديد الدور الفعال للاستثمار في أموال شركات التأمين من جهة نظر أخرى (فاتح، 2014: 18)
- يعد الاستثمار الضمان الحقيقي للمؤمن لهم " حملة وثائق التأمين " لحصولهم على حقوقهم من شركة التأمين عند حلول اجل الاستحقاق.
 - تشغيل الأموال المعطلة لأنها تعد فرصة ضائعة لشركات التأمين.
 - تغطية المصارف العامة بشكل كاف.
 - تحقيق الفائض " الربح " لفائدة شركات التأمين.
 - تمثل عائدات الاستثمارات المختلفة نسبة مهمة من الإيرادات التي تحققها شركة التأمين.

ثالثا- البدائل الاستثمارية والعوامل المؤثرة عليها والمخاطرة التي تواجه شركات التأمين

تسعى شركات التأمين إلى تطبيق البدائل الاستثمارية في توجيه استثماراتها، يترتب عليها المحافظة على رأس المال المستثمر وضمان عائد استثماري مناسب، فضلا عن أن البدائل الاستثمارية لتعظيم العائد ضمن حدود المخاطرة ويمكن تحديد البدائل الاستثمارية بالنقاط الآتية: (قزعاط، 2009: 30) (هندي، 1999: 455) (العامري، 2010: 72).

- 1- تنوع الاستثمارات: من الضروري الاهتمام بالتنوع لأنه ليس مجديا تركيز الاستثمارات في شركة واحدة أو قطاع واحد، لذلك فالتنوع يتم على أساس إحساس عام وشعور بالبدئية بأنه يخفض المخاطرة ويعمل على استقرار الودائع ولكن دون قياس لمقدار الانخفاض في المخاطرة، فعلى وفق هذا المبدأ فإن زيادة حجم محفظة الاستثمارات يؤدي إلى خفض مخاطرتها. كما أن من الضروري التنوع في طبيعة الاستثمار وعدم حصره في مجال ضيق وجعل التنوع في أوجه مختلفة (الشريتي، 1986: 150).
- التنوع في طرائق الاستثمار: وتعني عدم حصره بنوع واحد مثل الاستثمار في الأسهم والسندات والعقارات والقروض وغيرها.
- التنوع الجغرافي: يشير إلى عدم حصر الاستثمار في منطقة جغرافية واحدة وإنما تعديها إلى مناطق متعددة.
- التنوع في استحقاقات الاستثمار: يعني أن استحقاق القروض أو السندات في تواريخ معينة وعدم تكديسها في تاريخ استحقاق واحد، فالتنوع لا يؤدي إلى تفادي المخاطرة بصورة كلية إلا أنه يعمل على تخفيفها.
- 2- مستوى المخاطرة: يشير إلى مخاطرة الاستثمار بأنها احتمال أن يكون العائد الفعلي المتحقق عن الاستثمار اقل من العائد المتوقع، وكلما زاد العائد فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المخاطرة بشكل نسبي بالمقارنة مع الاستثمار المالي في أسهم شركات جديدة أو متخصصة بعمليات متقلبة لدرجة كبيرة، فالمخاطرة هي إمكانية تقدير النتائج الممكن تحقيقها، وتعتمد على توقعات المستثمرين بشأن عوائد استثماراتهم في أسهم الشركات على الخلفية التاريخية لأداء هذه الأسهم وعلى التوقعات الذاتية للمستثمرين حول سلوك تلك العوائد في المستقبل (العارضي، 2014: 166).

- 3- الضريبة: وتؤدي الضريبة دورا مهما في اختيار الأسهم التي تدخل المحفظة، ولذلك فإن شركات التأمين تسعى إلى توجيه مدخراتها إلى أسهم الشركات التي لا تقوم بتوزيع أرباحها، أو تجري توزيع نسبة صغيرة من الأرباح، بحيث يكون معدل الضريبة على الأرباح الإيرادية أكبر من معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي تنجم عن ارتفاع أسعار الأسهم التي تكون منها المحفظة.
 - 4- مستوى التضخم: تتأثر البدائل الاستثمارية لشركات التأمين بالتضخم، وبالتحديد الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل، و الالتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين في سداد القيمة الحقيقية وتحديدًا في التأمينات العامة في حالة الإحلال والاستبدال والإصلاح.
 - 5- توقيت الاستثمار: على الرغم من الدور الأساسي للوقت في الاستثمار، إلا أنه لا يعد مشكلة كبيرة في ظل استراتيجية الشراء والاحتفاظ، فالأساس أن يتم الشراء للأوراق المالية عندما يكون هناك فائض نقدي والبيع عندما تحتاج إلى السيولة، فالسوق الكفاء تكون فيه القيمة السوقية للأسهم قريبة من قيمتها الحقيقية، وأن أي محاولة للمضاربة على الأسعار لا تنتج إلا عن المزيد من تكلفة المعاملات.
- والسؤال الذي يثار هل هناك عوامل تؤثر في بدائل الاستثمار في شركات التأمين؟ وللإجابة على هذا التساؤل بالفعل هناك عوامل تؤثر على بدائل الاستثمار في شركات التأمين وقد اختلف في تحديدها الباحثون والمتخصصين ومنهم: (سعاد، 2015: 28) (قرعاط، 2009: 32):
- 1- الهيكل المالي لشركات التأمين: فالهيكل المالي يمثل النسبة بين حجم أموال المساهمين وحجم الأموال لحملة الوثائق، وأن الأغلبية العظمى للهيكل المالية لشركات التأمين تتكون من أموال حملة الوثائق ويترتب على ذلك توزيع الهيكل على كل من التأمينات العامة حيث تختلف طبيعة الالتزامات للتأمينات على الحياة عن التزامات وثائق التأمينات العامة.
 - 2- طبيعة التزامات الشركة: لا بد من تصنيف التزامات التأمين تجاه حملة الوثائق (أصحاب النصيب الأكبر من الأموال) من حيث التزامات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.
 - 3- منافسة الشركات المالية الأخرى والاستثمارات المتاحة: تتنافس شركات التأمين مع الشركات المالية في بعض أوجه الاستثمار العقاري والاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، ولابد من دراسة هذه الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد والمخاطرة، بما لا يؤثر في طبيعة أموال شركات التأمين، وتنفرد شركات التأمين ببعض أوجه الاستثمار خاصة مثل الاستثمار في القروض بضمان التأمين على الحياة.
 - 4- القوانين واللوائح المنظمة لاستثمارات شركة التأمين: من الضروري الالتزام باللوائح والقوانين وعدم مخالفتها في الاستثمار ضمن شركات التأمين.
 - 5- التضخم: يؤثر التضخم في الاستثمار في شركات التأمين، وخاصة في الالتزامات طويلة ومتوسطة الأجل، وعموماً الالتزامات التي تطلب فيها الشركات التأمين في سداد القيمة الحقيقية الخاصة في التأمينات العامة في حالة الإحلال والاستبدال والإصلاح، وعند القيام بالاستثمار في أموال شركات التأمين لابد من اخذ معدلات التضخم السائدة في السوق في الاعتبار. ويمكن توضيح العوامل المؤثرة على بدائل الاستثمار في شركات التأمين من خلال الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المصادر العلمية
الشكل (2) العوامل المؤثرة في بدائل الاستثمار في شركات التأمين

رابعاً- مخاطر الاستثمار التي تتعرض لها شركات التأمين

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية وبالتالي فإنها تواجه مخاطرة باتجاهين يتمثل الاتجاه الأول بأن شركات التأمين هي مؤسسة يجب عليها دفع التعويضات التي لا يمكن توقعها بدرجة عالية من الدقة، ومن اتجاه آخر فإن شركات التأمين مؤسسات مالية لها بدائل للاستثمار قصيرة وطويلة الأجل ويترتب عليها ربح أو خسارة وهي تشكل نوعاً من أنواع المخاطرة ويمكن تحديد المخاطرة التي تواجه شركات التأمين بالآتي (قزعاط، 2009: 33-34):

- 1- ارتفاع حجم التعويضات بشكل غير متوقع " مفاجئ " فقد يكون السبب حدوث كارثة مثل الزلازل والفيضانات والحروب أو ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه ارتفاع في قيمة التعويضات وقد يحدث خطأ في تقدير الأخطار مما ينعكس على قيمة التعويضات.
- 2- تواجه شركات التأمين أزمة انخفاض المبيعات وهي حالة معاكسة للحالة الأولى نتيجة دورة الكساد وخلالها يتعذر على المؤمن لهم تسديد الأقساط أو انخفاض عدد المتعاملين بوثائق التأمين
- 3- مواجهة انخفاض القيمة السوقية لمكونات المحفظة الاستثمارية في فترات التضخم ترتفع معدلات الفائدة وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات إلى جانب الأسهم العادية فإن العوائد المتولدة عنها تنخفض مع معدلات التضخم وما يترتب عليها من انخفاض القيمة

السوقية، وفي فترة الكساد تنخفض القيمة السوقية لمكونات المحفظة الاستثمارية فيتم التوقف عن سداد فوائد السندات والانخفاض في العوائد للأسهم العادية نتيجة انخفاض أرباح المنشآت.

4- وهناك مخاطرة من نوع آخر تتمثل بمخاطرة الإلغاء أو مخاطرة تقديم حملة بعض الوثائق التأمين على الحياة بطلبات الحصول على القروض، فإن هذين المخاطرتين المتمثلتين بالإلغاء وطلب القروض تزداد خلال معدلات التضخم وتزداد في حالات الكساد، وذلك لمحاولة المؤمن لهم للحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل وانخفاض القيمة السوقية للنقود.

خامسا- بدائل الاستثمار في شركات التأمين

لقد اختلف الباحثون والمتخصصون في تحديد البدائل الاستثمارية في شركات التأمين تبعا لتنوع المخاطرة المعطاة وهي تتناسب مع الاختلاف في طبيعة وثائق التأمين، لتوضيح الاستثمارات المقبولة لتمثيل الالتزامات التأمينية كما في الجدول الآتي: (طالب واخرون، 2015: 186)

جدول (1) بدائل استثمار الأموال في شركات التأمين

ت	بدائل الاستثمار	التفسير
1	السيولة	تتمثل بالأموال المودعة في الحسابات الجارية لدى الخزينة وللأجل (الطويلة والمتوسطة والقصيرة)
2	أصول عقارية	المباني والعقارات، بما فيها مباني الاستغلال
3	قيم منقولة	اذونات الخزينة: Treasury Bill وهي أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل، وتعد إحدى أدوات الدين العام، إذ تقوم الحكومة بإصدار هذه الأوراق وبيعها إلى المستثمرين الراغبين في شرائها مثل شركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأشخاص بخصم عن قيمتها الاسمية وتمتاز هذه الأوراق المالية بسهولة التعرف بها، فضلا عن تدني المخاطرة التي تتعرض لها.
		شهادات الإيداع القابلة للتداول: Negotiable certificates of Deposit وهي أدوات الاستثمار المهمة في سوق النقد، وهي أداة دين ترتب لحاملها حقا على وديعة مصرفية مودعة لأجل، وتصدر عن المصارف التجارية بقيم اسمية مختلفة ولمدد مختلفة لا تزيد عن السنة الواحدة ويثبت عليها سعر الفائدة.
		الأوراق التجارية قصيرة الأجل Short time commercial paper: وهي أوراق مالية تعد من أدوات الاستثمار وتتخذ غالبا شكل سندات إذنية promissory Notes، تصدر عن مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية، وتعد الأوراق التجارية من أقدم أدوات الاستثمار قصيرة الأجل في سوق النقد
4	القروض	قروض الرهن العقاري قروض على السندات قروض للجماعات المحلية والهيئات العامة والهيئات الاستشفائية قروض المؤسسات الصناعية والتجارية قروض خاصة بإعادة التأمين

سادسا: التحديات التي تواجه نشاط التأمين في العراق

- يواجه نشاط التأمين في العراق جملة من التحديات التي تؤثر في أدائه ودوره وكفاءته ويمكن تحديد التحديات بالآتي: (العنابي، 2014: 37-38)
- 1- التحديات التي تخص المجتمع: والتي تتمثل بمحدودية الثقافة التأمينية وقلة الوعي التأميني لدى الأفراد والتعامل مع التأمين مما ينعكس سلبا على تقبل الأفراد للتأمين.
 - 2- التحديات الناتجة عن شركات التأمين:
 - أ- ضعف المراكز المالية للشركات العاملة في العراق.
 - ب- عدم توافر الأغذية التأمينية التي تخص المجتمعات الإسلامية والاكتفاء باستنساخ تغطيات تأمينية من الدول الأجنبية التي تختلف بالعادات والثقافة، وإن توافرت لا تجد لها دورا في الدعاية والإعلان المطلوب لتعبر عن ثقافة المجتمع حول نشاط التأمين.
 - ج- عدم الرعاية الكافية لتنمية الموارد البشرية تأمينيا للتعامل على المستويين المحلي والعالمي في مجالات الاكتتاب وقياس الخطر والخبرة.
 - د- الاعتماد على المنتجين الأفراد ومهاراتهم بالرغم من جهودهم إلا أنها مهارات فردية تحتاج إلى الموهبة والتدريب لتحقيق المصالح المشتركة للفرد والمجتمع.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للمبحث

تأسست شركة التأمين العراقية العامة في 14/10/1959 استنادا إلى قانون الشركات التجاري رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية)، يبلغ رأس مال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار عراقي استنادا إلى قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 ولقد خصص مليار دينار منه للمباشرة بأعمال التأمين الإسلامي التكافلي، وتتألف الشركة من خمسة عشر قسما، ولها (19) فرعا موزعة بين بغداد والمحافظات، أي (6) فروع في بغداد و (13) فرعا في المحافظات. تهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي التأميني بين الجمهور وما يحققه من نمو في الوثائق والأقساط والإيرادات المتحققة منها. كما تزاوّل الشركة عدة أنواع من التأمين هي التأمين الفردي والجماعي على الحياة والتأمين الصحي الجماعي والسيارات والبحري والحريق والحوادث العامة والمسؤولية المدنية. وفيما يلي توضيح للنشاط الاستثماري لشركة التأمين العراقية.

أولا: الأقساط الإجمالية لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004-2015)

تزاوّل شركة التأمين العراقية جميع أنواع التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات، وفيما يلي الأقساط الإجمالية للمدة (2004-2015)، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو المتحققة تحسب من خلال المعادلة الآتية بالاستناد إلى تقرير شركة التأمين العراقية:

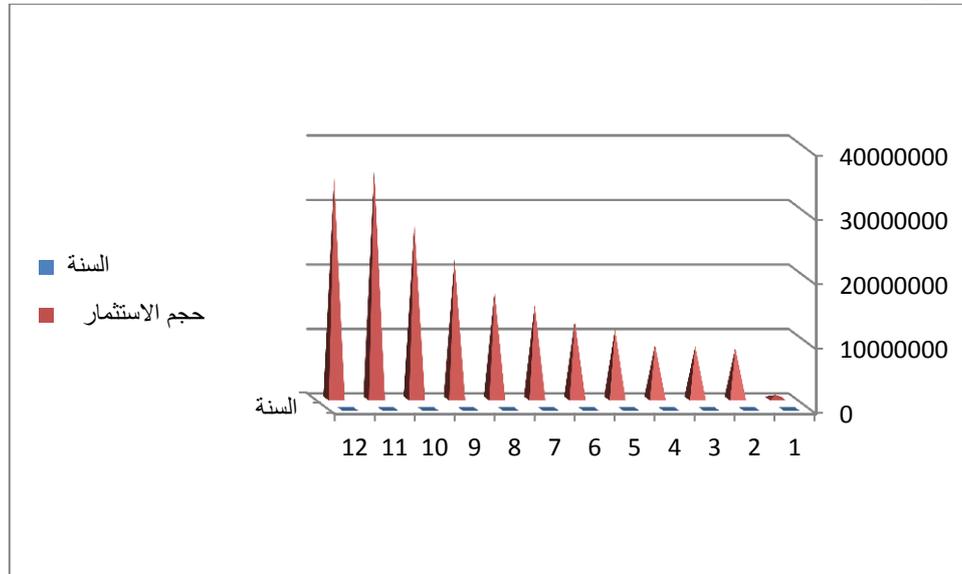
الأقساط الحالية - الأقساط السابقة / الأقساط السابقة

جدول (2) الأقساط الإجمالية لشركة التأمين العراقية
خلال المدة (2004-2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

السنة	الأقساط الإجمالية	نسبة النمو %
2004	2038052	
2005	3591949	%76.2
2006	4617828	%28.5
2007	7526657	%62.9
2008	9810627	%30.3
2009	11092381	%13
2010	19068592	%71.9
2011	24529277	%28.6
2012	43708323	%78.1
2013	51275288	%17.3
2014	60370630	%17.7
2015	63468048	%5

المصدر: أعداد الباحثان بالاستناد على بيانات شركة التأمين العراقية

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة النمو لأقساط التأمين متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، فقد بلغ أعلاها في الأعوام (2005، 2010، 2012) وهذا مؤشر على وعي الزبائن بالتأمين، في حين شهدت انخفاضا في العام (2015) ويعود السبب إلى ضعف نشاط الإعلان والترويج في شركة التأمين العراقية وعدم نشر الوعي التأميني بين الأفراد في المجتمع والشكل يوضح ذلك.



الشكل (3) الأقساط الإجمالية لشركة التأمين العراقية
خلال المدة (2004-2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

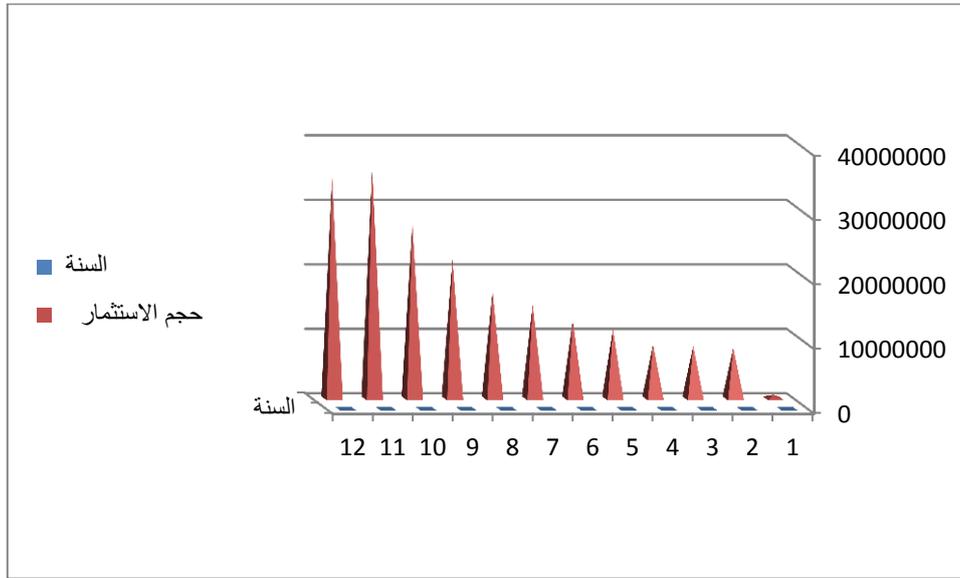
ثانياً: حجم الاستثمار (مبلغ الاستثمار) في شركة التأمين العراقية خلال المدة (2004-2015)
جدول (3) حجم الاستثمار لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004-2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

السنة	حجم الاستثمار	نسبة النمو %
2004	577953	
2005	7861358	12.60%
2006	8176186	0.04%
2007	8390228	0.02%
2008	10769009	0.28%
2009	12100000	0.12%
2010	14527465	0.20%
2011	16686118	0.14%
2012	21653353	0.29%
2013	27131171	0.25%
2014	35586638	0.31%
2015	34426935	- 0.03%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات شركة التأمين العراقية

يظهر من الجدول رقم (3) بأن نسبة النمو لحجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية كانت مرتفعة في عام (2005) وقد بلغ (12.6%) وذلك لأن شركة التأمين العراقية بعد عام 2003 اسهمت باستثمارات كثيرة في هيئة الأوراق المالية وتمثلت استثماراتها بالودائع المصرفية وشراء العقارات. أما بقية الأعوام فقد كانت متذبذبة ولكن تميل إلى انخفاض كبير وتحديداً في عام (2015) فقد بلغت (- 0.03%) والشكل الآتي يوضح ذلك. وتستثمر الشركة فوائضها النقدية في أربعة أوجه رئيسة

- الاستثمارات العقارية
- المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص.
- منح القروض العقارية.
- الإيداع لدى المصارف.



الشكل (4) حجم الاستثمار لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004- 2015) " المبالغ بالآلاف الدينار العراقية "

ثالثاً: عائد الاستثمار في شركة التأمين العراقية خلال المدة (2004- 2015)

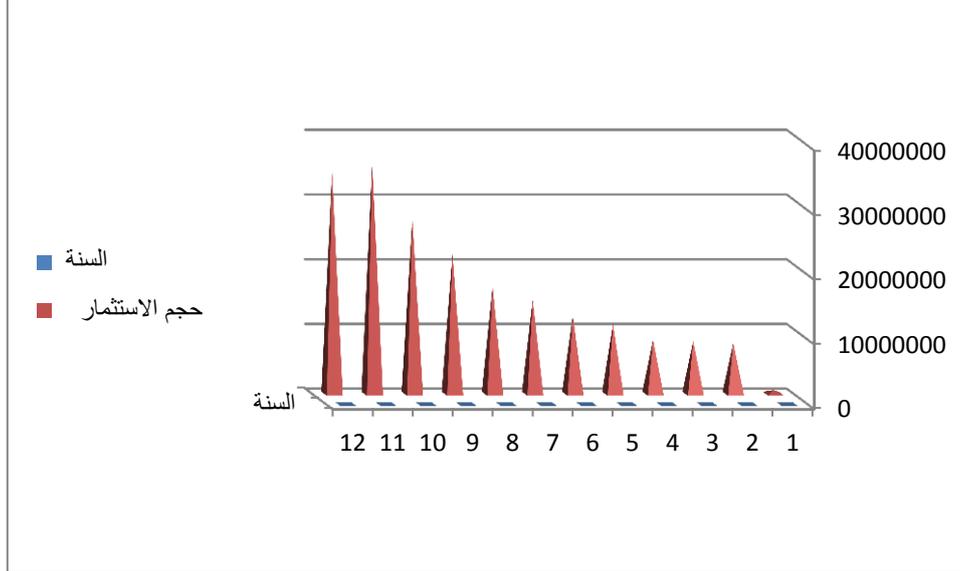
إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الشركات بشكل عام وشركة التأمين العراقية بشكل خاص هو الحصول على العائد على الاستثمارات، كما يعد العائد على الاستثمار هو أفضل طريقة لقياس الربحية وأداء الإدارة وهو أفضل مقياس للربح، إذ أن العائد على الاستثمار يعد الاستثمارات هي الأساس في توليد الأرباح، ويمثل الهدف الاستراتيجي لجميع الشركات التي تعمل على وفق آلية الربح أو الخسارة، فشركات التأمين لها عوائد من جراء الاستثمار بالأسهم والودائع وإيجار العقارات.

جدول (4) عائد الاستثمار لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004- 2015) " المبالغ بالآلاف الدينار العراقية "

السنة	عائد الاستثمار	نسبة النمو %
2004	136337	
2005	2118238	14.5%
2006	763581	0.64% -
2007	1480191	0.94%
2008	1414310	4% -
2009	1883108	33%
2010	1364174	27% -
2011	1652786	21%
2012	1714150	3.7%
2013	2394596	39.6%
2014	2522865	5%
2015	2994705	18.7%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات شركة التأمين العراقية

يتبين من الجدول رقم (4) بأن نسبة النمو للعائد على الاستثمار متذبذب بشكل كبير، فقد شهد انخفاضا كبيرا خلال الأعوام (2006، 2008، 2010) وهذا مؤشر سلبي حول ربحية شركة التأمين العراقية. وبالمقابل شهدت الأعوام (2009، 2011، 2013) ارتفاعا في نسبة العائد على الاستثمار وهذا مؤشر ايجابي على ربحية شركة التأمين العراقية وارتفاع أدائها خلال تلك الأعوام والشكل الآتي يوضح ذلك.



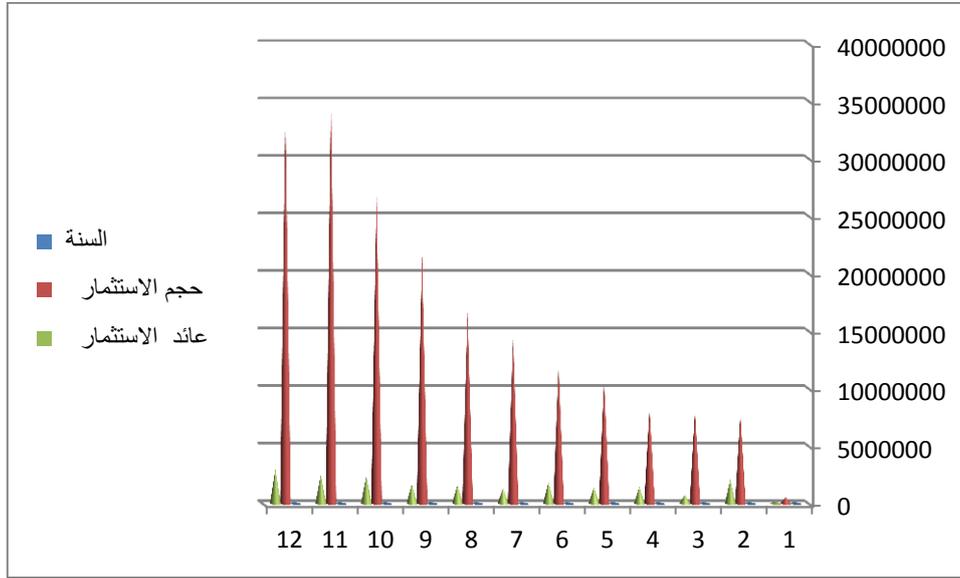
الشكل (5) عائد الاستثمار لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004- 2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

رابعا: تطور حجم الاستثمار (مبلغ الاستثمار) ومقارنته بالعوائد الاستثمارية للمدة من (2004 – 2015) جدول (5) تطور حجم الاستثمار ومقارنته بالعوائد الاستثمارية لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004- 2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

السنة	حجم الاستثمار	عائد الاستثمار	نسبة العائد إلى حجم الاستثمار %
2004	577953	136337	23.5%
2005	7861358	2118238	26.9%
2006	8176186	763581	9%
2007	8390228	1480191	17.6%
2008	10769009	1414310	13%
2009	12100000	1883108	16%
2010	14527465	1364174	9%
2011	16686118	1652786	10%
2012	21653353	1714150	8%
2013	27131171	2394596	9%
2014	35586638	2522865	7%
2015	34426935	2994705	9%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات شركة التأمين العراقية

نلاحظ من الجدول رقم (5) بأن نسبة التطور في حجم الاستثمار " مبلغ الاستثمار " ومقارنتها بالعوائد بأنها كانت متذبذبة إذ حققت ارتفاعا خلال الأعوام (2005، 2007)، وأخذت نسبا متقاربة خلال الأعوام الأخرى للبحث والتي تتراوح بين (8%-10%).



الشكل (6) تطور حجم الاستثمار ومقارنته بالعوائد الاستثمارية لشركة التأمين العراقية خلال المدة (2004-2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

خامسا: مساهمات شركة التأمين العراقية المحلية والأجنبية
 لن تتمكن شركة التأمين العراقية من القيام بالدور الحيوي لها من خلال العمليات التأمينية بين المؤمن والمؤمن له إلا من خلال الممازجة بينها وبين المساهمات الأجنبية

جدول (6)

مساهمات شركة التأمين العراقية المحلية والأجنبية للمدة (2004 – 2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية

السنة	الشركات المحلية	الشركات الأجنبية
2004	26	2
2005	26	2
2006	26	2
2007	26	2
2008	26	2
2009	26	2
2010	26	2
2011	26	2
2012	26	2
2013	26	2
2014	26	2
2015	26	2
المجموع	336	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات شركة التأمين العراقية يظهر من الجدول رقم (6) أن شركات التأمين العراقية تسعى لاستقطاب المساهمات المحلية والأجنبية، فإن إجمالي مساهمات شركة التأمين العراقية (336) شركة ومنها (24) شركة أجنبية وهذا يعطي مؤشرا إيجابيا إلى اتجاه إدارة شركة التأمين العراقية نحو تخطي الإصلاح الإداري والاقتصادي وبالألية التي تتماشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعها العراق بعد عام 2003، وهذا يعزز دور الإدارة وفق مبدأ قرارات السوق وتحقيق الجدوى الاقتصادية.

سادسا- التعويضات المدفوعة للمؤمن

وتشكل التعويضات المدفوعة لحملة الوثائق والمستفيدين الجزء الأكبر منها، علما أن مبالغ التعويضات المدفوعة في التأمين الفردي تشمل استحقاقات حملة الوثائق بانتهاء مدة التأمين ومبالغ الوثائق المستحقة فضلا عن تعويضات الوفيات والحوادث الإرهابية، أما في التأمين الجماعي فهي تمثل التعويضات المدفوعة عن الوفيات أو الحوادث الإرهابية أو الإحالة على التقاعد لمشروع التأمين متعدد المنافع والتأمين الصحي.

جدول (7) التعويضات المدفوعة للمؤمن في شركة التأمين العراقية خلال المدة (2004-2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

السنة	التعويضات المدفوعة للمؤمن	نسبة النمو %
2004	420017	
2005	1720783	3%
2006	1921960	10%
2007	3117499	0.62%
2008	3146985	9.4%
2009	4512952	0.43%
2010	9272734	1%
2011	9028055	- 0.026%
2012	17721147	0.96%
2013	25590401	0.44%
2014	32481635	0.269%
2015	35309789	0.087%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات شركة التأمين العراقية يظهر من الجدول رقم (7) أن نسبة النمو للتعويضات المدفوعة للمؤمن في شركة التأمين العراقية بلغت أقصاها في عامي (2005، 2006) وذلك بفعل الظروف التي مر بها العراق بعد عام (2003) من وفيات وحوادث إرهابية وحريق وسرقة ولكن بدأت بالانخفاض بالأعوام اللاحقة وبنسب متقاربة.

سابعا: أنواع الاستثمارات في شركة التأمين العراقية للمدة (2011-2015)

لقد تم استخدام جزء من السلسلة الزمنية المستخدمة في البحث لتحديد نوع الاستثمارات التي تقوم بها شركة التأمين العراقية وذلك لعدم توافر البيانات الكاملة للسلسلة الممتدة من (2004-2015)

جدول (8) أنواع الاستثمارات في شركة التأمين العراقية للمدة (2011- 2015) " المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية "

نوع الاستثمار								السنة
النسبة	الودائع	النسبة	قروض	النسبة	أسهم	النسبة	عقارية	
%18	300000000	%22	3621978000	%33	5581152000	%27	448298800	2011
%35	760000000	%16	3453912000	%27	5864755000	%22	473468600	2012
%49	1330500000	%12	3154895000	%22	592659000	%17	4744687000	2013
%60	21385792000	%9	3187916000	%17	6181523000	%14	4831497000	2014
%59	20360085000	%9	3043350000	%18	6189932000	%14	4833568000	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات شركة التأمين العراقية يظهر من الجدول السابق أن شركة التأمين العراقية تمارس استثمارات عقارية وأخرى في الأسهم إلى جانب القروض والودائع وهي تشجع الاستثمارات طويلة الأجل ولقد كانت الاستثمارات متذبذبة ولكن أغلبها كان ضمن الودائع وذلك لأنها أقل مخاطرة من الاستثمارات الأخرى.

ثامنا: اختبار علاقات الارتباط

1- اختبار الفرضية الأولى " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أقساط التأمين وحجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية "

جدول (9) علاقة الارتباط بين أقساط التأمين وحجم الاستثمار

أقساط التأمين (المتغير المستقل)	حجم الاستثمار	قيمة (t) الجدولية	
معامل الارتباط	0.977652	%5	%1
قيمة (t) المحسوبة	14.70576	3.169	2.764
النتيجة (القرار)	علاقة معنوية		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج برنامج Excel

يتبين من الجدول (9) أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين أقساط التأمين وحجم الاستثمار وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان للترتيب وأن معامل الارتباط قد بلغت قيمته (0.977652)، وعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة البالغة (14.70576) عند مستوى معنوية (5%، 1%) ودرجة حرية (10)، نجد أن قيمة (t) المحسوبة البالغة (14.70576) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية أي أن العلاقة بين المتغيرين معنوية.

2- اختبار الفرضية الثانية " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أقساط التأمين وعائد الاستثمار في شركة التأمين العراقية "

جدول (10) علاقة الارتباط بين أقساط التأمين وعائد الاستثمار

أقساط التأمين (المتغير المستقل)	عائد الاستثمار	قيمة (t) الجدولية	
معامل الارتباط	0.762711	%5	%1
قيمة (t) المحسوبة	3.729325	3.169	2.764
النتيجة (القرار)	علاقة معنوية		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج برنامج Excel

يتضح من الجدول (10) أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بين أقساط التأمين وعائد الاستثمار وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان للترتيب وأن معامل الارتباط قد بلغت قيمته (0.762711)، وعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة البالغة (3.729325) عند مستوى معنوية (5%، 1%) ودرجة حرية (10)، نجد أن قيمة (t) المحسوبة البالغة (3.729325) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية أي أن العلاقة بين المتغيرين معنوية.

تاسعا: اختبار علاقات التأثير

3- اختبار الفرضية الثالثة " يوجد تأثير معنوي بين أقساط التأمين وحجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية "

جدول (11) أثر أقساط التأمين في حجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية

القرار	حجم الاستثمار			المتغير المستقل
	F الجدولية	F المحسوبة	R ²	أقساط التأمين
العلاقة معنوية	2.9782	216.259	0.955803	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج برنامج Excel

نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل التحديد (R²) والتي بلغت (95%) أي أن النموذج فسر (95%) من التغير (التباين) في أقساط التأمين وترك (5%) إلى متغيرات أخرى لم تتضمن في النموذج، ومن خلال الجدول نجد أن قيمة F المحسوبة هي (216.259) وبالمقارنة مع قيمة F الجدولية التي بلغت (2.9782) نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (10) وبمستوى معنوي (0.05) وهذا دليل على أن التأثير معنوي وأن أقساط التأمين مهمة في تفسير حجم الاستثمار وهذا يعني وقبول الفرضية.

4- اختبار الفرضية الثالثة " يوجد تأثير معنوي بين أقساط التأمين وعائد الاستثمار في شركة التأمين العراقية "

جدول (12) أثر أقساط التأمين في عائد الاستثمار في شركة التأمين العراقية

القرار	عائد الاستثمار			المتغير المستقل
	F الجدولية	F المحسوبة	R ²	أقساط التأمين
العلاقة معنوية	2.9782	13.90786	0.581728	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على نتائج برنامج Excel

نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل التحديد (R²) والتي بلغت (58%) أي أن النموذج فسر (58%) من التغير (التباين) في أقساط التأمين وترك (42%) إلى متغيرات أخرى لم تتضمن في النموذج، ومن خلال الجدول نجد أن قيمة F المحسوبة هي (13.90786) وبالمقارنة مع قيمة F الجدولية التي بلغت (2.9782) نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (10) وبمستوى معنوي (0.05) وهذا دليل على أن التأثير معنوي وأن أقساط التأمين مهمة في تفسير عائد الاستثمار وهذا يعني وقبول الفرضية.

الخاتمة

كان الهدف في دراستنا هو تسليط الضوء على النشاط الاستثماري لشركات التأمين، وذلك بما توفره من صيغ وأساليب متنوعة للاستثمار، خاصة بعد الانتشار الواسع لشركات التأمين في الدول كافة ومنها العربية وما لهذه الشركات من دور كبير وأداء متميز بوصفها شركات مالية تنافس الشركات المالية الأخرى في أسواق المال. وحاولنا في الجانب التطبيقي من البحث التركيز على شركة التأمين العراقية بوصفها من أقدم وأكبر شركات التأمين في العراق،

وما لها من دور حيوي ومهم في الاقتصاد العراقي، لذلك ركز البحث على النشاط الاستثماري للشركة قيد الدراسة خلال الفترة (2004-2015).

وبناء على ما سبق فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- تتركز لدى شركات التأمين مبالغ طائلة من جراء الاكتتاب بعمليات التأمين " تراكم الأقساط " ويمكن استثمار هذه الأقساط في مجالات الاستثمار المتنوعة.
- 2- تقوم شركات التأمين باستثمار أموالها في بدائل مختلفة تعمل من خلالها توفير السيولة اللازمة لنشاطها التأميني، كما أن الهدف الأساسي من استثمار شركات التأمين لأموالها في مجالات استثمارية متنوعة وهي تحقق أرباحاً.
- 3- تمتاز المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين بتنوع أصولها فتتقسّم إلى استثمارات طويلة الأجل مثل العقارات والسندات واستثمارات قصيرة الأجل مثل الأسهم والقروض قصيرة الأجل.
- إما الجانب التطبيقي فقد توصل البحث إلى ما يأتي:
- 4- يوضح البحث من خلال التحليل والدراسة أن شركة التأمين العراقية تفتقر إلى استراتيجية منظمة تعمل على استقطاب أكبر عدد من وثائق المؤمنین من جانب، واستغلال المدخرات الرأسمالية في استثمارات ذات مردود اقتصادي عالٍ من جانب آخر.
- 5- إن البيئة التشريعية التي تحيط بقطاع التأمين مظللة لعدم شمول " دوائر الدولة " بالتأمين كما أن عدم وجود ضوابط ومعايير تتفق مع المعايير الدولية للتأمين مما يؤدي إلى ضعف النشاط التأميني بالعراق قياساً بالدول المتقدمة.
- 6- أدت الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وما خلفته من دمار في نينوى والانبأ وصلاح الدين وكركوك وديالى إلى فقدان أعمال كثيرة كانت تدر أرباحاً على الشركة.
- 7- تواجه شركة التأمين العراقية ضعف المركز المالي إذ بلغ رأس مالها مليار دينار وهي من الشركات الحكومية الرائدة في العراق، علماً أن هذا المبلغ لا يمكن أن يتحمل تغطية المشروعات الاقتصادية الضخمة التي تصل إلى مليارات الدولارات.
- 8- لا تمتلك شركة التأمين العراقية التقنيات التأمينية الحديثة والاعتماد على الأساليب التقليدية، إلى جانب عدم تطوير مهارات العاملين في شركة التأمين العراقية.
- 9- ترتب على ضعف الموازنة الاستثمارية لعام 2015 بنسبة كبيرة إلى عدم إدراج مشروعات جديدة ضمنها مما سبب تلكؤاً في التأمين الهندسي وانخفاض أقساط التأمين بنسبة كبيرة ومن المتوقع أن تستمر الحالة لعدة سنوات بسبب انخفاض أسعار النفط الذي يعد مصدر التمويل الأساسي للموازنة.

أما أهم ما توصل إليه البحث:

- 1- العمل على إصدار تشريعات من قبل الدولة تلزم الدوائر الحكومية المتخصصة والشركات الأجنبية في العراق على إجراء التأمين لدى شركات التأمين العراقية الحكومية مما ينعكس على زيادة أقساط التأمين لدى شركة التأمين العراقية.
- 2- العمل على تنويع بدائل الاستثمار في محفظة الاستثمار لشركة التأمين العراقية.
- 3- يجب أن تأخذ شركة التأمين العراقية السيولة النقدية الفورية التي تتطلبها المصروفات والتعويضات وذلك عن طريق الحسابات الجارية بالمصارف والودائع الشهرية.

- 4- التأكيد على التعاون بين شركات التأمين في العراق وتشخيص الأسماء التي يثبت بأنها تمارس عمليات الاحتيال وأدراجهم ضمن القائمة السوداء.
- 5- الرقابة على شركات التأمين من قبل الدولة وذلك من خلال تفعيل "ديوان التأمين" ورفده بالكوادر المهنية ذات الخبرة في مجال التأمين.
- 6- إعداد دراسات الجدوى لكل الفرص والبدايل الاستثمارية في شركة التأمين العراقية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.
- 7- تحديد شروط دقيقة لعقود التأمين بين المستفيدين وشركات التأمين بحيث تكون منصفة ودقيقة.
- 8- التركيز على الجوانب الفنية لشركات التأمين والتي تتمثل بسياسات التسعير والاكتتاب بأسعار مناسبة، وإدارة التعويضات وتحديد حجم وطبيعة العمل.
- 9- توفير الدعم اللازم لشركة التأمين العراقية لزيادة رأس مالها من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية.
- 10- ضرورة القيام بدورات تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات العاملين في المجال التأميني بحيث تصبح إمكاناتهم تتلاءم مع الواقع الحالي لسوق العراق، فضلا عن نشر الوعي التأميني.
- 11- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول كفاءة النشاط الاستثماري لشركات التأمين العراقية للوصول إلى أفضل استخدام لمواردها.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

- 1- أبو بكر، عبد احمد، 2011، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، عمان.
- 2- ارتيمية، هاني هزاع، 2010، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، الأردن، عمان.
- 3- الجزراوي، إبراهيم، لوسي، عماد، 2007، تقييم بدائل الاستثمار باستخدام النماذج الرياضية الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق.
- 4- حردان، طاهر، مبادئ الاستثمار، 1997، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 5- حنفي، عبد الغفار، 2001، أسواق المؤسسات المالية، دار الجامعة، مصر.
- 6- رمضان، زياد، 1984، مبادئ دراسة واقع التأمين في الأردن، الجامعة الأردنية، كلية الإدارة والتجارة.
- 7- سعاد، لفتاحة، 2015، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاء 2، جامعة فرحات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، الجمهورية الجزائرية.
- 8- الشربتي، كاظم، 1986، التأمين نظرية والتطبيق، مطبعة شفيق، العراق، بغداد.
- 9- العامري، محمد علي إبراهيم، 2010، إدارة المالية المتقدمة، دار أثير للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 10- العارضي، جليل،، 2014 إدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 11- العتابي، حسين، 2014، دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي - بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1.
- 12- طالب والموسوي وفائز، علاء فرحان، حيدر يونس، محمد، 2015 " مدخل في إدارة المؤسسات المالية، دار الكتب، العراق، كربلاء.

- 13- فاتح، طاييب، 2014، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة برمرداس، كلية العلوم الاقتصادية.
- 14- قزعات، أسيل جميل، 2009، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين والاستثمارات في فلسطين، جامعة الإسلامية، غزة.
- 15- الهندي، منير إبراهيم، 1999، أساسيات الاستثمار في الأسواق المالية، مصر، الإسكندرية

ثانيا: المصادر الأجنبية:

- 1- Hearth،D، Zaima،J، 2002 Contemporary investment Security &Portfolio analysis، 3rd.
- 2- Sharrh.R، 2004" Strategic expansion as investment option for insurance companies in middle east، scientific journal، the AL –Azar university،